الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

المنهجية 2.0

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL6.GCP/2023/ABLF/1/Methodolgy

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

المنهجية 2.0

الأمم المتحدة
بيروت

© 2025 الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

المحتويات

مقدمة 5

1. بناء المؤشرات 6

2. المنافسة 8

مكوّنات تقييم المنافسة 10

3. مكافحة الفساد 12

مكوّنات تقييم مكافحة الفساد 14

4. الاستثمار الأجنبي المباشر 16

مكوّنات تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر 17

5. حماية المستهلك 20

مكوّنات تقييم حماية المستهلك 22

6. قانون الشركات 24

مكوّنات قانون الشركات 26

7. العناصر 28

8. نظام تسجيل النقاط 32

©Maryna/stock.adobe.com

مقدمة

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية: هو تقييم شامل للبيئة التنظيمية الحالية للأعمال في المنطقة العربية. هو ينظر في التشريع المتعلق بالمنافسة، ومكافحة الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية المستهلك، وقوانين الشركات. وقد اختيرت هذه الموضوعات الخمسة نظراً إلى أهميتها الحاسمة في تعزيز مشهد أعمال مستدام وتنافسي يمكن أن يحفِّز النمو الاقتصادي، ويستحدث فرص عمل ويساهم في تحقيق تنمية شاملة في المنطقة العربية.

المنافسة: أظهرت المنطقة العربية عن حاجة متزايدة إلى سياسات وأنظمة منافسة فعّالة قادرة على تعزيز قطاع خاص أكثر دينامية وتنافسية. ويمكن إنجاح هذه الجهود عن طريق التصدي للممارسات المناهضة للمنافسة، وتركيز السوق مع تعزيز الابتكار والتنويع الاقتصادي. ويساعد تعزيز قوانين المنافسة في استقطاب الاستثمارات، وخفض الأسعار وتحسين الجودة الشاملة للسلع والخدمات في المنطقة.

مكافحة الفساد: لا يزال الفساد أحد التحديات البارزة في بلدان عربية عديدة، حيث يعيق النمو الاقتصادي، ويقوِّض الثقة في المؤسسات، ويؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية. لذا فإنّ تعزيز قوانين مكافحة الفساد وإنفاذها يمكن أن يؤدي إلى تخصيص موارد أكثر كفاءة، وتحقيق تكافؤ في الفرص المتاحة للشركات، وزيادة الشفافيةوالمساءلة.

الاستثمار الأجنبي المباشر: يُعَدُّ استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورةً في المنطقة العربية لأنّه قادر على استقطاب تقنيات جديدة، ودراية في شؤون الإدارة، وإمكانيات وصول إلى الأسواق العالمية. فمن خلال تنفيذ السياسات والأنظمة الملائمة للمستثمرين، يمكن للمنطقة العربية أن توفِّر بيئة مؤاتية تشجِّع الاستثمارات الأجنبية، وتحفِّز النمو الاقتصادي، وتعزِّز سُبُل استحداث فرص العمل.

حماية المستهلك: تكتسب القوانين الصارمة الهادفة إلى حماية المستهلك أهمية بالغة في حماية حقوق ومصالح المستهلكين في المنطقة العربية. فمن خلال ضمان ممارسات التجارة العادلة، وتعزيز معايير سلامة المنتجات، يمكن لقوانين حماية المستهلك تعزيز ثقة المستهلك وتحفيز الطلب والمساهمة في الاستقرار والازدهار الشاملَين في المنطقة.

قوانين الشركات: الحوكمة السليمة للشركات حيوية لتوفير بيئة أعمال تعمل بشكل جيد. فتحسين قوانين الشركات في المنطقة العربية يمكن أن يساعد على زيادة الشفافية وحماية مساهمي الأقلية وتحسين مناخ الاستثمار العام وتعزيز قطاع خاص أكثر حيوية ومرونة.

لقد صُمِّمت المنهجية المعتمدة في **تقرير الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية:** بطريقة تسمح بتوفير تقييم دقيق ومنهجي وشامل عن البيئة التنظيمية للأعمال في المنطقة العربية. وهذا النَّهج يركِّز على مجالات الدراسة الحاسمة التي تساهم في رسم مشهد مستدام وتنافسي حول الأعمال. وقد دَمَجَ فريق البحث مجموعة مختارة من أفضل الممارسات الدولية ضمن تصميم المنهجية بحيث يعطي نظام التقييم نتائج توضيحية وموضوعية ومحددة السياق يَسْهُل على أصحاب المصلحة استخدامها. وفي إصدار 2023 من الدراسة، دُمِجت مؤشرات إضافية لمواكبة أفضل الممارسات العالمية المتطوّرة في ما يتعلق بموضوعات البحث.

تتناول الأقسام التالية المكوّنات الرئيسية للمنهجية، والمصادر الأساسية للمؤشرات، ومعايير التقييم. وقد صِيغت بعناية لكي تعطي نتائج غنية بالمعلومات وموضوعية ومحددة السياق بحيث يسترشد بها أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات مستنيرة والدفع بالتحسينات ضمن الأُطُر التشريعية في المنطقة.

القسم 1

بناء المؤشرات

©Enrique/stock.adobe.com

يلتزم البحث الخاص بتقرير الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية بنَهجٍ منظَّم من أربع مراحل حرصاً على تقديم تحليل شامل ومنهجي عنً البيئة التنظيمية للأعمال في المنطقة العربية. وتتضمن هذه العملية المراحل التالية:

1. جمع المعلومات المتاحة من الوزارات ووكالات التنمية الدولية والمؤسسات الأكاديمية عن كل موضوع وكل بلد. وفي سياق هذا البحث، جُمِعت وثائق تجاوز عددها 510 وثائق حول البلدان العربية البالغ عددها 22 وكانت من مصادر متاحة للجميع، وتضمّنت 346 وثيقة باللغة العربية، و126 باللغة الإنكليزية، و38 باللغة الفرنسية.
2. تجميع مخزون من القوانين والأنظمة والسياسات الرئيسية التي تشكِّل أساساً لإثراء المخزون.
3. وضع المؤشرات الرئيسية لمصفوفة التقييم، مع التركيز على المكوّنات التشريعية الرئيسية وفقاً للمعايير الدولية.
4. تصفية المعلومات وربطها عن طريق مقابلات أجراها باحثون مع ذوي الاختصاص من مسؤولين وإداريين وأصحاب مصلحة في كل بلد لجمع رؤىً حول السياقات والتحقق من صحة النتائج.

وخلال مرحلة الإطلاق، أُجريت مراجعة حول الخلفية لتجميع الأدلة المتاحة من أدبيات ودراسات. وقد اعتمدت المؤشرات على مصادر متعددة كالمبادئ التوجيهية الدولية للمنافسة، وأفضل الممارسات في مكافحة الفساد، والقوائم المرجعية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والأدبيات المتعلقة بالمشهد التشريعي العام في المنطقة العربية، ومعايير حماية المستهلك، وأولويات التنمية المحلية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واستندت المؤشرات في المقام الأول إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة بحيث شكَّلت معايير معترَفٍ بها دولياً لأنظمة الأعمال التجارية الدولية. وبالنظر إلى تفرُّع المشروع إلى أربعة مواضيع (المنافسة، ومكافحة الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية المستهلك)، جاءت المؤشرات ضمن التوزيع نفسه بما يضمن اعتماد نَهجٍ متماسك ومنظَّم في تقييم المشهد التشريعي في المنطقة العربية.

يتضمّن إصدار العام 2023 من تقرير االأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية تقييماً جديداً لقوانين الشركات نظراً إلى أهميتها في تشكيل بيئة الأعمال. فالحوكمة السليمة للشركات وقوانين الشركات القوية تُعَدُّ بالغة الأهمية في تعزيز السوق من حيث شفافيتها وامتثالها لأُسس المساءلة والعدالة، وجذب الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام. فمن خلال إدراج قوانين الشركات في الدراسة، يهدف فريق البحث إلى تقديم تقييم أكثر شمولاً عن المشهد التشريعي في المنطقة العربية والمساهمة بالتالي في تطوير اقتصادات أكثر قوة ومرونة.

وفقاً لهذه المنهجية المُحكمة، يهدف تقرير الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية إلى تقديم رؤىً وتوصيات قيِّمة يسترشد بها صانعو السياسات والاقتصاديون والخبراء القانونيون والمسؤولون الحكوميون ومختلف أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. ويساهم التقرير في الجهود الجارية لتحسين البيئة التشريعية في المنطقة العربية، بحيث يحقق تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، والابتكار، وكذلك نوعية الحياة.

©Rifqi/stock.adobe.com

القسم 2

المنافسة

©Artem/stock.adobe.com

اعتمد فريق البحث، عند وضع مؤشرات لتقييم الأُطُر التشريعية المتعلقة بالمنافسة، نظاماً منهجياً يَعتبر مختلف الموارد نقاطاً مرجعية. والأساس الرئيسي الذي ترتكز إليه هذه المؤشرات هو ورقة العمل التي صدرت عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2013 بشأن مؤشرات قوانين وسياسات المنافسة، وتناولت المؤشرات الجديدة لقوانين وسياسات المنافسة في عام 2013 في البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتقدّم مؤشرات قوانين وسياسات المنافسة نموذجاً لتحليل قوانين المنافسة وتصنيفها، وهي تشمل طبقتين تأخذان في الاعتبار نطاق عمل التشريع، والسياسة المتعلقة بالسلوكيات المناهضة للمنافسة، ونزاهة التحقيق، والدعوة.

وتوخياً لمزيدٍ من الدقة في إعداد التقييم وفي شموليته، اعتمد فريق البحث على اتفاقين معترف بهما دولياً بشأن أفضل الممارسات في قانون المنافسة وهما القانون النموذجي للمنافسة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومجموعة مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنافسة.

فالقانون النموذجي الصادر عن الأونكتاد بشأن المنافسة يقدّم مبدأً توجيهياً من المبادئ المتفق عليها دولياً بشأن المواد والتدابير والتعاريف والأُطُر الضرورية التي ينبغي أن تتضمنها قوانين المنافسة. وأما مجموعة مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنافسة فهي اتفاق متعدد الأطراف بشأن سياسة المنافسة، وقد وضُعِت في عام 1980 وهي تُستعرض سنوياً، حيث تُحدد مجموعة من القواعد المنصِفة لضبط الممارسات المناهضة للمنافسة، والاعتراف بالبُعد الإنمائي لقوانين وسياسات المنافسة، وتوفير إطار للتعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات.

وبغية ضمان صحة المؤشرات وارتباطها، أنجز مختلف الخبراء في مجال سياسة المنافسة استعراضها والموافقة عليها. كذلك، تمّ تعديل المؤشرات من التقييم السابق الذي أُجري في عام 2020 لمواكبة التطورات العالمية في مجال سياسات المنافسة وأفضل الممارسات. فعملية التحسين المستمر هذه تضمن مواصلة تحديث التقييم وتعكس التطورات في قانون المنافسة في المنطقة العربية.

الجدول 1. مؤشرات المنافسة ومصادرها وتعليقاتها

المؤشر	مصدر باللغة الإنكليزية	مصدر باللغة العربية	التعليقات
المؤشرات الجديدة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قوانين وسياسات المنافسة (2013)	الرابط	غير متاح	ينبغي أن تقيس المؤشرات قوة نُظُم المنافسة ونطاقها. لذا" تشمل المؤشرات المجالات التي تتوصل البلدان الأعضاء إلى توافق واسع في الآراء حولها بشأن ما"يشكل ممارسة "جيدة" في مجال نُظُم المنافسة.
القانون النموذجي الصادر عن الأونكتاد بشأن المنافسة	الرابط	الرابط	نموذج قانون لتقديم مقارنة مع تصميم وهيكل ولغة التشريعات المتعلقة بالمنافسة.
مجموعة مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنافسة	الرابط	غير متاح	الاتفاق الدولي على ماهية مجموعة المبادئ بشأن المنافسة.

©Nice Seven/stock.adobe.com

مكوّنات تقييم المنافسة

تستند النتيجة الإجمالية لتقييم الإطار التشريعي للمنافسة في كل بلد إلى متوسط درجات عناصر تقييم المنافسة التالية. وقد اختير كل عنصر بعناية نظراً إلى أهميته في تشكيل مشهد قوي وفعّال في سياسات المنافسة من المنظورات الاقتصادية والقانونية والتجارية. وتقدّم الأقسام التالية شرحاً لكل عنوان رئيسي، مع تسليط الضوء على محتوياته وأفكاره الرئيسية والأساس المنطقي وراء إدراجه في التقييم.

1. قوانين مكافحة الاحتكار والمنافسة

تُعتبر قوانين مكافحة الاحتكار والمنافسة محورية في تعزيز مشهد أعمال عادل وتنافسي. ويقيّم هذا العنصر من منهجية التقييم وجود هذه القوانين وجودتها في بلد معيَّن، مع مراعاة قدرتها على درء تشوُّهات السوق وإساءة استخدام القوة السوقية وغيرها من الممارسات المناهضة للمنافسة. فالإطار القانوني المُحكم لمكافحة الاحتكار والمنافسة يشجِّع على الابتكار، ويحمي مصالح المستهلكين، ويدفع بالنمو الاقتصادي بتزويده المستثمرين المحليين والأجانب على حدٍّ سواء ببيئة أعمال مستقرة يمكن التنبؤ بالتطورات فيها.

ويبحث التقييم أيضاً في آليات إنفاذ المنافسة وفي القدرات المؤسسية في بلد معيّن. فإنفاذ قوانين المنافسة إنفاذاً فعّالاً يُعَدُّ حيوياً لضمان امتثال الأعمال التجارية وتوفير فرص متكافئة لجميع المشاركين في السوق. فتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين آليات الإنفاذ يسمح للبلدان بتحسين فعالية قوانينها المتعلقة بالمنافسة، وتعزيز اقتصاد أكثر دينامية وقدرةً على الصمود.

2. قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار

تُعَدُّ مكافحة الهيمنة والاحتكار ضروريةً للحفاظ على بيئة أعمال تنافسية في السوق تعود بالنفع على المستهلكين والأعمال التجارية. فهذا العنصر من منهجية التقييم يتناول الأحكام القانونية التي ترتبط بالهيمنة على السوق والاحتكار، ويدرس فعالية هذه القوانين في منع الشركات من اكتساب القوة المفرطة في السوق والانخراط في سلوك مناهض للمنافسة.

يجب أن يتضمن الإطار القانوني العملي لمكافحة الهيمنة والاحتكار أحكاماً تحدّد معايير تبيان المراكز المهيمنة في السوق وأنواع الممارسات التعسفية، وتضع آليات إنفاذ لمعاقبة منتهكي القانون. فمن خلال معالجة قضايا الهيمنة على الأسواق والاحتكار، يمكن للبلدان أن تدفع بيئة الأعمال لكي تكون أكثر تنافسية وابتكاراً، وقادرة على دعم النمو الاقتصادي والاستثمار وتحقيق الرفاهية للمستهلك.

3. الكارتلات والسلوك المناهض للمنافسة

تركِّز منهجية التقييم تركيزاً شديداً على تقييم الإطار القانوني المصمَّم للتصدي للكارتيلات وغيرها من أشكال السلوك المناهض للمنافسة. ويمكن أن يكون لهذه الممارسات عواقب وخيمة على كفاءة السوق، ورفاه المستهلك، والأداء الاقتصادي عموماً. وينبغي أن تشمل التشريعات الفعّالة أحكاماً تحدِّد بوضوح الكارتلات وغيرها من الممارسات المناهضة للمنافسة، وأن تُفرَض عقوبات على من يمارسون مثل هذا السلوك، وأن تمكِّن سلطات المنافسة من الكشف عن هذه الممارسات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها.

كذلك، ينظر التقييم في موارد سلطات المنافسة وفي قدرتها على إنفاذ القوانين ضد الكارتلات والسلوك المناهض للمنافسة. فالسلطة المجهزة تجهيزاً جيداً والقادرة على ضمان التزام الشركات بالقواعد وتنفيذ القوانين تنفيذاً فعّالاً ضرورية لأنّها تسهم في تهيئة بيئة أعمال أكثر تنافسية وشفافية وإنصافاً.

4. اتفاقيات التجارة الدولية

تنظر منهجية التقييم في مشاركة البلد في الاتفاقيات التجارية الدولية، فتدرس مواءمتها مع المعايير العالمية لسياسات المنافسة. فالامتثال لهذه المعايير يساعد على تهيئة بيئة متناغمة من حيث سياسات المنافسة، وهذا يمكِّن الشركات من العمل بشكل أكثر فعالية في السوق العالمية. كذلك تيسِّر المشاركة في اتفاقيات التجارة الدولية حركة التجارة عبر الحدود، وتستقطب الاستثمار الأجنبي، وتعزِّز النمو الاقتصادي.

وينظر التقييم في مدى التزام قوانين المنافسة في بلد معيَّن بأفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك أحكام التعاون والتنسيق

بين سلطات المنافسة، ومتطلبات الشفافية، وآليات تسوية المنازعات. فتنسيق إطار سياسات المنافسة يساعد في تهيئة بيئة أعمال تتميَّز بالاستقرار وبإمكانيّة التنبؤ بالتطوراتفيها بحيث تتعزَّز الثقة بين المستثمرين والشركات العاملة في السوق العالمية.

5. التحرير والتدخل في المنافسة في القطاعات الخاضعة للأنظمة

يركِّز هذا العنصر من منهجية التقييم على التوازن بين التحرير والتدخل في المنافسة في القطاعات الخاضعة للأنظمة، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والنقل. فمن الأهمية بمكان فهم دور السلطات والمؤسسات في رصد إجراءات التحرير وتقييمها وإنفاذها داخل هذه القطاعات لما لها من تأثير ملحوظ على الكفاءة الاقتصادية ورفاهية المستهلك وديناميات السوق بشكل عام.

ويمكن إعفاء قطاعات محددة خاضعة للأنظمة من سياسات التحرير بسبب أهميتها الاستراتيجية أو الحاجة إلى حماية صناعات معيّنة. فالتقييم ينظر في الإعفاءات، ويقيِّم الآثار المترتبة على مشهد المنافسة بشكل عام. فالتوازن الصحيح بين التحرير والتدخل في مجال المنافسة يضمن أن تظل الخدمات الأساسية متاحة وبأسعار معقولة مع تعزيز الابتكار والكفاءة وتوفير بيئة السوق التنافسية التي تدعم النمو الاقتصادي والاستثمار.

6. نظام مراقبة الاندماج

تشكِّل نُظُم مراقبة الاندماج عنصراً أساسياً في سياسة المنافسة إذ تركِّز على تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ حفاظاً على بيئة تجارية تنافسية. وتنظر منهجية التقييم في الأحكام القانونية والإجراءات وآليات الإنفاذ في بلد معيّن لمراجعة عمليات الاندماج والاستحواذ والموافقة عليها بما يضمن عدم تركيز القوة السوقية بشكل غير ملائم وتعزيز تكافؤ الفرص بين جميع الشركات.

وتشمل العوامل الرئيسية التي أُخذت في الاعتبار في التقييم وضوح عملية مراجعة الاندماج وإمكانية التنبؤ بتطوراتها، وحُسن توقيت اتخاذ القرارات، ومعايير تحديد الآثار السلبية المحتملة للاندماج على المنافسة. ومن خلال إنشاء نظام مراقبة شفاف وفعّال للاندماج، يمكن للبلدان تشجيع الاستثمار، وتسهيل النمو المدفوع بالسوق، والحفاظ على بيئة أعمال تنافسية تعود بالنفع على المستهلكين والشركات.

7. ممارسات إنفاذ المنافسة

ممارسات إنفاذ المنافسة حيوية لضمان بيئة أعمال عادلة وتنافسية. وينصب التركيز الرئيسي لهذا العنصر على تقييم الأحكام القانونية وآليات الإنفاذ التي تحكم سياسة المنافسة في بلد معيَّن. فممارسات الإنفاذ الفعّالة تساعد في الحفاظ على تكافؤ الفرص بين الشركات، وحماية مصالح المستهلكين، وتعزيز الامتثال لقوانين وأنظمة المنافسة.

وتتناول الجوانب الحاسمة التي شملها التقييم العقوبات، مثل أحكام السجن والغرامات على انتهاكات ممارسات إنفاذ المنافسة، واستقلالية الهيئات التنظيمية واستقلالها، والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تحدِّد آليات إنفاذ المنافسة. كذلك يتضمَّن التقييم إمكانية الوصول إلى ممارسات الإنفاذ التنافسية لمختلف أصحاب المصلحة، والأحكام المتعلقة بالتعامل مع المعلومات السرية في أثناء إجراءات التحقيق. ومن خلال ممارسات إنفاذ المنافسة القوية، يمكن للبلدان أن توفِّر بيئة أعمال تتميّز بالاستقرار وبإمكانية التنبؤ بالتطورات فيها بحيث تعزِّز النمو الاقتصادي.

8. حماية العمال

في سياق سياسة المنافسة، من الضروري النظر في التفاعل بين كفاءة السوق وحماية حقوق العمال. فمنهجية التقييم تنظر في الأحكام والآليات القانونية المتعلقة بحماية العمال المدرجة في إطار المنافسة. ويكفل هذا النَّهج مراعاة مصالح العمال، وتوزيع منافع المنافسة المتزايدة توزيعاً عادلاً بين جميع أصحاب المصلحة.

وينظر التقييم في إشراك السلطات والمؤسسات ذات الصلة بالعمل في صياغة تشريعات المنافسة وتنفيذها، وفي سهولة سفر العمال داخل الدولة وخارجها، وتوفُّر المؤسسات القادرة على متابعة الانتهاكات المتصلة بالعمل. كذلك، تأخذ المنهجية في الاعتبار وجود هيئات أو سلطات تتمتّع بالسلطة لإنفاذ تدابير حماية العمال في إطار المنافسة، ووجود تعريف واضح لشروط عدم المنافسة في التشريعات ذات الصلة. وتشجِّع الدراسة على اعتماد نهج متوازن يعزِّز التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة من خلال إدماج حماية العمال في تقييم سياسات المنافسة.

القسم 3

مكافحة الفساد

©wirat/stock.adobe.com

استخدم فريق البحث معايير وموارد عديدة لإثراء مصفوفة تقييم مكافحة الفساد واستبيان تحليل الثغرات. فهذا النَّهج الشامل يضمن أن يكون تقييم الإطار التشريعي لمكافحة الفساد دقيقاً وملائماً للمنطقة العربية.

وقد استند فريق البحث في إعداد المؤشر إلى ثلاثة مصادر رئيسية راجع خبراء في مجالات الحوكمة ومكافحة الفساد كلًّا منها وخلصوا إلى اعتمادها. وتوفِّر هذه الموارد رؤىً وأدوات قيِّمة لتصميم تقييمات شاملة للجهود المبذولة من أجل مكافحة الفساد من المنظورات الاقتصادية والقانونية والتجارية.

وأما المصدر الأول فهو دليل المستخدم لقياس الفساد ومكافحة الفساد الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (طبعة 2015). ويقدّم هذا الدليل مجموعة من الأدوات والمبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تصميم تقييمات بشأن مكافحة الفساد. وقد حرص فريق البحث على توافق منهجية التقييم مع أفضل الممارسات المعترف بها دولياً باستخدامه النَّهج الوارد في هذا الدليل.

أما المصدر الثاني فهو مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الطبعة الثالثة). وتوفِّر مجموعة الأدوات هذه، التي وضِعت كجزء من البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، معلومات ومواد مرجعية تسترشد بها البلدان التي تضع وتنفِّذ استراتيجيات لمكافحة الفساد على جميع المستويات. ويقدّم هذا المورد رؤىً قيِّمة حول تصميم وهيكل ولغة التشريعات المتعلقة بجهود مكافحة الفساد بحيث تساعد في توفير منهجية تقييم شاملة ومحدَّثة.

وأما المصدر الثالث فهو قائمة الأمم المتحدة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. فهذا التطبيق الحاسوبي المبتكَر الذي أعدَّه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يساعد في تقييم الامتثال للاتفاقية بحيث يوفِّر تقييماً منهجياً وموضوعياً لجهود مكافحة الفساد التي يبذلها بلد معيَّن. وإنَّ استخدام هذه القائمة المرجعية في منهجية التقييم يضمن توافق التقييم مع المعايير العالمية وأفضل الممارسات.

من خلال دمج هذه المصادر الأساسية الثلاثة في مصفوفة التقييم واستبيان تحليل الفجوات، أعدَّ فريق البحث تقييماً محكماً وشاملاً حول قوانين وسياسات مكافحة الفساد في المنطقة العربية. ويهدف هذا التحليل المتعمق إلى مساعدة صانعي السياسات والخبراء في القوانين وأصحاب المصلحة على تحديد مَواطن القوة والضعف في الإطار التشريعي الحالي من أجل مكافحة الفساد، وبالتالي تعزيز الشفافية والمساءلة والتنمية المستدامة.

الجدول 2. مؤشرات ومصادر وتعليقات بشأن مكافحة الفساد

المؤشر	مصدر باللغة الإنكليزية	مصدر باللغة العربية	التعليقات
قائمة الأمم المتحدة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي	الرابط	الرابط	قائمة صمّمها خبراء الأمم المتحدة لإجراء تقييم ذاتي حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
دليل المستخدم الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس الفساد ومكافحة الفساد	الرابط	غير متاح	يوفِّر الدليل مناهج ونماذج لقياس وتقييم مبادرات مكافحة الفساد والمؤسسات وما إلى ذلك.
مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	الرابط	الرابط	الطبعة الثالثة من مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولا سيّما الأقسام المتعلقة بقياس نوعية التشريعات وفعاليتها، والفصل السابع المتعلق بأدوات الرصد والتقييم.

©David/stock.adobe.com

مكوّنات تقييم مكافحة الفساد

إنَّ درجة مكافحة الفساد هي مقياس شامل لواقع تشريعات مكافحة الفساد في بلد معيَّن. وهي ترتبط بمجالات مختلفة من التقييم، ويتناول كل منها مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والتجارية الأساسية. وقد اختار فريق البحث هذه المكوّنات بعناية حرصاً على إجراء تقييم شامل للجهود التي يبذلها بلد معيّن في مكافحة الفساد، بحيث يوفِّر رؤىً قيِّمة لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة. وأما مجالات التقييم الرئيسية فهي التالية:

1. مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام

يرتبط هذا المجال من التقييم بالنُّظُم والتدابير المصمّمة بهدف تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد داخل القطاع العام، بحيث يشمل تحليل الأُطُر والسياسات والمؤسسات القانونية التي تضمن السلوك الأخلاقي والشفافية ومساءلة المسؤولين في القطاع العام. فترسيخ أُسس النزاهة في القطاع العام بالغ الأهمية للحؤول دون إساءة استخدام الموارد العامة والحفاظ على ثقة الناس وتيسير شؤون الحوكمة الفعّالة. ويعمل نظام النزاهة المُحكم في القطاع العام على تثبيط الجهات الفاعلة في ممارسة الفساد، ويعزِّز ثقافة السلوك الأخلاقي والالتزام بالقواعد والأنظمة المعمول بها.

كذلك ينظر هذا المكوّن في وجود وفعالية هيئات وآليات الرقابة المستقلة المسؤولة عن رصد وإنفاذ الامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة. فمن خلال الحرص على نزاهة القطاع العام، يمكن تحديد الثغرات ومجالات التحسين في تدابير مكافحة الفساد وبالتالي المساهمة في تطوير مؤسسات عامة أكثر قوة ومرونة تخدم مصالح المواطنين الفضلى.

2. مكافحة الرشوة وحماية المبلِّغين عن المخالفات

يقيِّم هذا المكوِّن القوانين والأنظمة المصمَّمة لمكافحة الرشوة وحماية المبلِّغين عن المخالفات الذين يبلِّغون عن الأنشطة المتعلقة بالفساد. فمكافحة الرشوة ضرورية لأنَّ الرشوة تشوّه المنافسة في السوق، وتقوِّض الثقة في المؤسسات العامة، وتعيق النمو الاقتصادي. وينبغي أن تشمل التشريعات الفعّالة لمكافحة الرشوة تعاريف واضحة للرشوة، وعقوبات مناسبة بحق المتورطين في ممارسات الفساد، وآليات لتيسير التعاون الدولي في مكافحة الرشوة.

وتُعَدُّ حماية المبلِّغين عن المخالفات بالغة الأهمية ضمن الإطار الشامل لمكافحة الفساد إذ تمكِّن الأفراد من الإبلاغ عن الفساد بأمانٍ ومن دون خوف من تعرُّضهم للانتقام. فقوانين حماية المبلِّغين عن المخالفات الصارمة تشكِّل ضمانات قانونية وسرية وآليات دعم لأولئك الذين يكشفون عن معلومات بشأن ممارسة الفساد. فمن خلال ضمان تنفيذ تدابير مكافحة الرشوة وحماية المبلِّغين عن المخالفات تنفيذاً فعّالاً، يمكن تهيئة بيئة قوامها تثبيط الممارسات الفاسدة وتمكين الأفراد من المساهمة في مكافحة الفساد.

3. الميزنة والإنفاق العام

يقيِّم هذا المكوّن المعايير والممارسات التشريعية المتعلقة بالميزنة والإنفاق العام، مع التركيز على الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بهما. وتُعَدُّ الميزنة الفعّالة وإدارة الإنفاق العام أساسية لضمان الاستخدام الفعّال للموارد العامة، وتعزيز المساءلة، والحفاظ على ثقة الناس. ويمكن أن يساعد الرصد والتقييم المناسبان للميزنة والإنفاق العام على تحديد الفساد المحتمل أو إساءة استخدام الأموال فيدعم بالتالي تحسين شؤون الحوكمة والاستخدام الأكثر مسؤولية للموارد.

وتُعَدُّ الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالميزنة والإنفاق العام ضرورةً لتعزيز المشاركة العامة والسماح لمختلف أصحاب المصلحة بمساءلة الحكومة. فالشفافية في نظام الميزنة والإنفاق العام تضع المعلومات بسهولة في متناول الجميع بحيث يمكن لأصحاب المصلحة التدقيق في قرارات الإنفاق الحكومي وتقييمها، والمساهمة بالتالي في جعل القطاع العام أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة.

4. الحكومة الرقمية

يقيِّم هذا المكوّن الأُطُر والممارسات القانونية المتعلقة بالخصوصية، وحماية أمن البيانات، وإمكانية الوصول إلى البيانات التي تملكها الحكومة. فأمام توجُّه الحكومات المتزايد نحو اعتماد الأدوات والخدمات الرقمية، أصبح من الأهمية بمكان الحرص على توفير الحماية الملائمة للخصوصية وأمن

البيانات مع المحافظة على الشفافية وإتاحة المعلومات لمختلف أصحاب المصلحة. فاعتماد إطار الحكومة الرقمية المُحكم يوازن بين الحاجة إلى الأمن ومتطلبات الانفتاح والمساءلة، بحيث يعزِّز الثقة في الخدمات الرقمية ويشجِّع على استخدام التكنولوجيا في القطاع العام استخداماً فعّالاً.

وإلى جانب التشريعات المتعلقة بالخصوصية وأمن البيانات، ينظر هذا المكوّن في إمكانية حصول مختلف أصحاب المصلحة على البيانات التي تحتفظ بها الحكومة. فمن خلال تيسير الوصول إلى البيانات، يمكن للحكومات تعزيز الشفافية وتشجيع المشاركة العامة وتيسير الابتكار. وإنّ تنفيذ إطار الحكومة الرقمية بشكل جيد يدعم التعاون بين القطاع العام وأصحاب المصلحة، ويؤدي بالتالي إلى تحسين صنع القرارات والكفاءة في تقديم الخدمات العامة.

5. الحكومة المفتوحة والشفافية

يقيِّم هذا المكوِّن الأُطُر القانونية والسياسات والمؤسسات المعمول بها بهدف تعزيز الانفتاح والشفافية في القطاع العام. فضمان الشفافية ضروري لتعزيز ثقة الناس، وتمكين المواطنين من مساءلة حكوماتهم، وتشجيع المشاركة المستنيرة في عمليات صنع القرار. ويشمل الإطار القانوني المُحكم لضمان الشفافية تعاريف واضحة، وأحكاماً بشأن التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وآليات رقابة لضمان الامتثال.

وإلى جانب الأُطُر القانونية، يقيِّم هذا المكوِّن أدوار المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في ممارسة الرقابة على الشفافية وفي تقييمها. كما يدرس آليات الإنفاذ المعتمدة في معالجة حالات عدم الشفافية. ومن خلال تهيئة بيئة تشجِّع على الانفتاح والشفافية، يمكن للحكومات أن تشجِّع على قدر أكبر من المساءلة، وتيسِّر التعاون بين القطاعين العام والخاص، وأن تساهم في نهاية المطاف في تحقيق حوكمة أكثر فعالية واستجابة.

6. معايير المشتريات العامة

يقيِّم هذا المكوّن الأُطُر القانونية والسياسات والمؤسسات المعمول بها لضمان الشفافية والإنصاف والكفاءة في عمليات المشتريات العامة. فمعايير المشتريات العامة تُعَدُّ حيوية في درء الفساد، وتعزيز المنافسة، وتحقيق القيمة مقابل المال المدفوع للحصول على السلع والخدمات من الحكومة. وإنَّ الإطار القانوني الشامل في عمليات المشتريات العامة يحدد أدوار ومسؤوليات السلطات ذات الصلة، وآليات الإنفاذ، وأحكام المراجعة الإدارية والقضائية.

وبالإضافة إلى الأُطُر القانونية، يقيِّم هذا المكوِّن مشاركة الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد، والمؤسسات غير الحكومية، وبرامج التدريب في تعزيز اعتماد معايير المشتريات العامة. كما ينظر في ممارسة الشفافية في عمليات المشتريات العامة وإمكانية اضطلاع مختلف أصحاب المصلحة على هذه المعايير، وأيَّ استثناءات ضمنها. ومن خلال تنفيذ معايير محكمة في المشتريات العامة، يمكن للحكومات أن تعزِّز تكافؤ الفرص للمورِّدين، وتكفل تخصيص الموارد بكفاءة، وتعزِّز ثقة الناس في الإجراءات المعتمدة في عمليات الشراء.

من خلال تقييم مجالات التقييم الرئيسية هذه، يقدّم فريق البحث تحليلاً شاملاً لتشريعات مكافحة الفساد في بلد معيَّن، ويعرض في نهاية المطاف رؤىً قيِّمة يسترشد بها صانعو القرار وأصحاب المصلحة في مواجهة تحديات الفساد، وفي جهود تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

©Daju Project/stock.adobe.com

القسم 4

الاستثمار الأجنبي المباشر

©Who is Danny/stock.adobe.com

في تقييم أنظمة وقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، استند فريق البحث في المقام الأول في مؤشراته إلى مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر) الذي تمّ تحديثه في عام 2010. فمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر معيار أساسي في قياس القيود القانونية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 22 قطاعاً من القطاعات الاقتصادية في 69 بلداً. وقد حرص فريق البحث، باعتماده مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن تتماشى منهجية التقييم مع أفضل الممارسات الدولية بحيث تتيح إجراء مقارنات وتقييمات دقيقة للأُطُر التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.

إنّ مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو مقياس وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقييم درجة تقييد السياسات والأنظمة في بلد معيَّن للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد صُمِّم المؤشر بهدف تزويد صانعي السياسات والباحثين والشركات بأداة شاملة تسمح بتحليل ومقارنة البيئة التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر عبر البلدان. ويركِّز المؤشر على أربعة أنواع رئيسية من القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي التالية: القيود المفروضة على الأسهم الأجنبية، والآليات التمييزية في الفرز أو الموافقة، والقيود على الموظفين الأساسيين من ذوي الجنسية الأجنبية، والقيود التشغيلية.

يضمن فريق البحث باعتماده مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كأساس في تقييم أنظمة وقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية أنّ هذا الأخير يرتكز على منهجية راسخة ومعترف بها دولياً. فهذا النَّهج يوفِّر فهماً شاملاً لمناخ الاستثمار في المنطقة، ورؤىً قيِّمة لصانعي السياسات والمستثمرين الذين يسعون إلى تعزيز قدرة البيئة الاستثمارية في المنطقة العربية على استقطاب الاستثمارات وتحسين قدرتها التنافسية.

الجدول 3. مؤشرات ومصادر وتعليقات بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المؤشر	مصدر باللغة الإنكليزية	مصدر باللغة العربية	التعليقات
مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الرابط	غير متاح	يقيس هذا المؤشر القيود القانونية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة أربعة أنواع رئيسية هي التالية: آليات الفرز أو الموافقة؛ والقيود على الأسهم الأجنبية؛ والقيود على توظيف الموظفين الأساسيين من ذوي الجنسية الأجنبية؛ والقيود التشغيلية.

مكوّنات تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

تستند درجة تقييم الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى متوسط درجات كل مكوّن من المكوّنات الرئيسية التالية. وقد اختيرت هذه المكوّنات لتوفير فهم شامل للإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في بلد معيَّن، مع مراعاة مختلف الجوانب التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب. وتوزّعت المكوّنات على ثلاثة عناوين رئيسية، يتناول كل منها مرحلة مختلفة ضمن دورة حياة الاستثمار الأجنبي. وتمثل هذه العناوين رحلة الاستثمار بأكملها بدءاً بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكِّل المرحلة الأولية، حيث تُحدد عملية وشروط الشروع في الاستثمار، مروراً بالمرحلة التشغيلية التي تشمل تشغيل الأنشطة الجارية، والأنظمة التقييدية، والحوافز والإدارة المرتبطة برأس المال المستثمَر، ووصولاً إلى مرحلة ترحيل رأس المال والأرباح التي تتمثل في القبول بتحويل العائدات ورؤوس الأموال الناتجة عن الاستثمار إلى البلد الأصلي للمستثمر.

أما بالنسبة إلى مرحلة دخول الاستثمار الأجنبي المباشر فنحلِّل الأحكام التي ترعى دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، بما في ذلك فهم القواعد والأنظمة التي يتعيَّن على المستثمرين الأجانب الامتثال لها عندما يريدون الاستثمار في بلد أجنبي. وهي تشتمل على المكوّنات التالية:

- **إجراءات الموافقة:** يتعلَّق هذا الجانب بالآليات والكيانات المشارِكة في منح الترخيص للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات.

فيدقّق في مدى توفُّر منصات رقمية مبسّطة أو عمليات عبر الإنترنت لتسريع وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية. ففهم هذه العمليات يعطي نظرة ثاقبة عن كفاءة إجراءات الحصول على الموافقة على الاستثمار في مختلف القطاعات داخل البلد المضيف وإمكانية الوصول إليها.

- **الترخيص والتسجيل:** يركِّز هذا المجال على الشروط المسبقة والإجراءات الضرورية للحصول على التراخيص والتسجيلات لمزاولة أنشطة الاستثمار الأجنبي. وهو يشمل التوثيق المحدد، ومتطلبات الالتزام، والأُطُر التنظيمية التي يحتاجها المستثمرون الأجانب للتنقّل. وإنّ تحليل هذا الجانب يلقي الضوء على سهولة الحصول على الأذونات الضرورية والامتثال للقوانين الإجرائية، وهذا بدوره يؤثر مباشرة على جدوى الاستثمار في البلد المضيف وقدرته على استقطاب الاستثمارات.

- **حماية المستثمرين:** ينصبّ التركيز هنا على الضمانات والأحكام القانونية التي تهدف إلى حماية مصالح وحقوق المستثمرين الأجانب. ويشمل جوانب مختلفة مثل الحماية من المصادرة من دون الحصول على تعويض مستحق، وآليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والبلد المضيف، وضمان حقوق الملكية الفكرية. ففهم هذه الأنواع من الحماية يسمح بفهم الجوانب المرتبطة بالأمن والضمان اللذين يستفيد منهما المستثمرون الأجانب، وهذا بدوره يؤثر على ثقتهم في الاستثمار ضمن الولاية القضائية للبلد المضيف.

أما بالنسبة إلى مرحلة تشغيل الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتقييم يتناول درجة الانفتاح وأي قيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي. ينبغي فهم التوازن بين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية المصالح الوطنية. وهي تشتمل على المكوّنات التالية:

- **حدود الملكية والقيود القطاعية:** يتناول هذا الجانب أي قيود على الملكية الأجنبية داخل قطاعات محددة. فيتناول تحليل القِيَم القصوى أو الأنظمة المحددة مسبقاً التي تنصّ على النسبة المئوية القصوى للملكية الأجنبية المسموح بها في مختلف القطاعات. ففهم هذه القيود يوفِّر نظرة ثاقبة عن مستوى ولوج المستثمرين الأجانب إلى داخل قطاعات رئيسية وكيفية تأثير هذه القيود على قرارات الاستثمار.

- **متطلبات الأداء:** يتمحور هذا الجانب حول أي مستلزمات مسبقة أو شروط يفرضها البلد المضيف على المستثمرين الأجانب. ويشمل التزامات مثل نقل التكنولوجيا، ومتطلبات استخدام الموارد المحلية أو اليد العاملة، أو الأحكام المنصوص عليها بخصوص الحصص النسبية في التوظيف. وفي تقييم هذه المتطلبات يُلقى الضوء على الالتزامات والمساهمات المتوقعة من المستثمرين الأجانب حرصاً على جدوى واستدامة المشاريع الاستثمارية داخل البلد المضيف.

- **نظام الحوافز:** في هذا الجانب تركيز على الحوافز التي تقدّمها الحكومات أو القوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي. ويمكن أن تشمل هذه الحوافز مجالات مختلفة مثل المزايا الضريبية، أو الإعفاءات أو التخفيضات الجمركية،

©suriyapong/stock.adobe.com

أو سياسات العمل المؤاتية، أو الإعانات على المعدات أو غيرها من الحوافز المالية. فتحليل هذه الحوافز يسهِّل فهم آليات الدعم المقدّمة إلى المستثمرين الأجانب التي تؤثر بدورها على اتخاذهم قرارات عند اختيار وجهات لاستثماراتهم.

أما في مرحلة ترحيل رأس المال المستثمَر والأرباح فينصبّ التركيز على الأنظمة التي تحيط بترحيل رأس المال المستثمَر والأرباح التي حقّقها المستثمرون الأجانب. فهؤلاء يعلّقون أهمية كبرى على سعيهم إلى الخروج باستثماراتهم. وهي تشتمل على المكوّنات التالية:

- **تحويل العملات:** يستكشف هذا الجانب الأنظمة التي تحكم تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية عندما ينوي المستثمرون الأجانب إعادة رؤوس أموالهم المستثمَرة أو أرباحهم إلى الوطن. وينطوي على النظر في أي قيود تفرضها سلطات البلد المضيف بخصوص تحويل العملات. ففهم هذه الأنظمة أساسي لأنه يؤثر بشكل مباشر على سهولة وجدوى تحويل الأموال إلى خارج البلد المضيف.
- **ترحيل الأرباح:** يغوص هذا المجال في القواعد والشروط المرتبطة بترحيل الأرباح التي يحققها المستثمرون الأجانب إلى وطنهم الأم. ويتضمن تحليلاً لأي قيود أو ضرائب أو متطلبات ثبوتية مفروضة على ترحيل الأرباح. كما يتناول التقييم وجود ضوابط نظامية أو غير نظامية ترعى شؤون رأس المال ومن شأنها أن تعيق نقل الأرباح إلى الخارج بطريقة سلسة.
- **استراتيجيات الخروج:** يشمل هذا الجزء الإجراءات والأُطُر التنظيمية التي تحكم خروج المستثمرين الأجانب من استثماراتهم داخل البلد المضيف.

من خلال النظر في هذه المكوّنات الرئيسية، يهدف فريق البحث إلى تقديم تقييم شامل للإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في بلد معيَّن، حيث يغطي مختلف الجوانب التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب. ويساعد هذا النَّهج الشامل على تحديد نقاط القوة والضعف في مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، فيسمح لصانعي السياسات والمستثمرين بمواجهة التحديات والبناء على الفرص المتاحة.

القسم 5

حماية المستهلك

©thenort/stock.adobe.com

في إعداد مؤشرات تقييم تشريعات حماية المستهلك، اعتمد فريق البحث على مصدرين أساسيين هما المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لحماية المستهلك (UNGCP) ودليل الأونكتاد لحماية المستهلك (طبعة 2017). فقد شكّل هذان المصدران معياران مرجعيان أساسيان لفهم وتقييم قوانين وسياسات حماية المستهلك في المنطقة العربية. وأنجز مراجعة المؤشرات والموافقة عليها عدد من الخبراء في قوانين وسياسات حماية المستهلك حرصاً على توافقها مع أفضل الممارسات الدولية.

تقدّم المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لحماية المستهلك، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الأولى في عام 1985 ووسّعتها لاحقاً في عام 1999 ثم نقحتها في عام 2015، مجموعةً من المبادئ التي تحدد الخصائص الأساسية للإطار التشريعي الفعّال لحماية المستهلك. كما تقدّم إرشادات تستند إليها مؤسسات الإنفاذ ونُظُم الإنصاف. وقد استرشد فريق البحث بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لحماية المستهلك عند وضع المؤشرات لتقييم تشريعات حماية المستهلك في المنطقة العربية لكي يضمن توافق التقييم مع المبادئ المعترف بها دولياً.

واستُخدم دليل الأونكتاد لحماية المستهلك (طبعة 2017) كمرجعية تكميلية للمقارنة مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لحماية المستهلك. فالدليل هو المرجع الدولي الشامل الأول بشأن حماية المستهلك. وقد أُعِدَّ لتزويد البلدان النامية بالاستراتيجيات والأدوات اللازمة لتحسين سياساتها المتعلقة بحماية المستهلك. ومن خلال دمج رؤىً من الدليل، تأكد فريق البحث من أن المؤشرات محدّثة وذات صلة، لا سيّما في ما يتعلق بمعالجة الأهمية المتزايدة التي تكتسبها حماية المستهلكين عبر الإنترنت وفي التجارة الإلكترونية.

واستجابة للتطورات العالمية وأفضل الممارسات الناشئة في مجال حماية المستهلك، تم تعديل المؤشرات من التقييم السابق الصادر في عام 2020. وكان الهدف من هذا التحديث استيعاب المشهد السريع التطور لحماية المستهلك، لا سيّما في ما يتعلق بحماية المستهلكين في المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. وبذلك، يقدّم التقييم رؤىً قيّمة حول كيفية تحسين تشريعات حماية المستهلك في المنطقة العربية ومواءمتها مع أحدث المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

يكتسب تقييم تشريعات حماية المستهلك في المنطقة العربية أهمية بالغة، لا سيّما في ضوء الصدمات الاقتصادية التي شهدتها السنوات الثلاث الماضية مثل جائحة كوفيد-19 والتقلّبات في أسعار النفط والاضطرابات التجارية حيث كان لهذه الأحداث تأثير على المستهلكين والأعمال التجارية والمشهد الاقتصادي ككل، مع التركيز على الحاجة إلى أُطُر قوية ومرنة وفعّالة لحماية المستهلك. فالجائحة، على سبيل المثال، عرَّضت المستهلكين لمخاطر وثغرات جديدة بتحوّلهم نحو التسوّق عبر الإنترنت والمعاملات الرقمية، وأصبحت معه قوانين وسياسات حماية المستهلك القوية ضرورة حتمية. وتقييم هذه الأُطُر يسمح لصانعي السياسات بتحديد الثغرات، وفرص التحسين وأفضل الممارسات التي يمكن مشاركتها في جميع أنحاء المنطقة، وهذا بدوره يعزِّز التعاون والتكامل الإقليميين. كذلك تعزِّز التشريعات الفعّالة الهادفة إلى حماية المستهلك ثقة هذا الأخير، فتحفِّز النمو الاقتصادي وتساعد على التخفيف من تأثير الصدمات الاقتصادية. فهذه التقييمات تسهم في رسم مشهد اقتصادي أكثر مرونةً وتركيزاً على المستهلك، وأكثر استعداداً لمواجهة التحديات في المستقبل.

الجدول 4. مؤشرات ومصادر وتعليقات بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المؤشر	مصدر باللغة الإنكليزية	مصدر باللغة العربية	التعليقات
مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك	الرابط	الرابط	البرنامج عبارة عن مجموعة من المبادئ لتحديد الخصائص الرئيسية للتشريعات الفعّالة الهادفة إلى حماية المستهلك، ومؤسسات الإنفاذ، ونُظُم الإنصاف، ومساعدة الدول الأعضاء في صياغة وإنفاذ القوانين والقواعد والأنظمة المحلية والإقليمية.
دليل الأونكتاد لحماية المستهلك (طبعة 2017)	الرابط	الرابط	الدليل عبارة عن مرجع دولي شامل في مجال السياسات، ويوفِّر أدوات عملية لمساعدة صانعي السياسات.

مكوّنات تقييم حماية المستهلك

يركِّز تقييم قوانين حماية المستهلك على خمسة عناصر رئيسية، بحيث يعرض صورة شاملة عن الإطار التشريعي لحماية المستهلك في بلد معيَّن. فكل عنوان رئيسي يتناول جوانب محددة من حماية المستهلك، وهو ضروري لإجراء تقييمٍ شامل. وقد شدّدت فِرق البحث تركيزها على هذه المجالات نظراً إلى أهميتها في فهم فعالية قوانين حماية المستهلك من المنظورات الاقتصادية والقانونية والتجارية.

1. أنظمة حماية المستهلك والسلامة الجسدية

يركِّز هذا المكوّن على الأُطُر والتدابير القانونية الهادفة إلى ضمان سلامة المستهلكين من الناحية الجسدية. وهو يشمل التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الإقليمية والدولية، ووجود مؤسسات أو هيئات مسؤولة عن تقييم ورصد الامتثال لهذه الأنظمة. فوجود نظام محكم لحماية المستهلك وأنظمة السلامة الجسدية بالغ الأهمية في حماية المستهلكين من الضرر المحتمل، وضمان التزام الشركات بالمعايير المعمول بها.

فالتنسيق وإنفاذ القوانين هما من الجوانب الأساسية لهذا المكوّن، ويشملان سياسات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية الهادفة إلى ضمان الامتثال لأنظمة السلامة الجسدية، وآليات الإنفاذ الفعّالة ومنها آليات إنفاذ القوانين. ويجب أن تكون هذه الأنظمة بمتناول أصحاب المصلحة، بحيث تكون الجهات المستهلكة والشركات على دراية جيدة بالحقوق والالتزامات المترتبة عليها. فهذا المكوّن يهدف إلى تسليط الضوء على مَواطن القوة والضعف في أنظمة حماية المستهلك والسلامة الجسدية وفتح المجال أمام التحسينات التي تخدم مصالح المستهلكين بشكل أفضل.

2. حماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين

إنّ حماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين ضرورية للحفاظ على سوق عادلة وتنافسية، وتعزيز ثقة المستهلكين في السوق. وهذا المكوّن يركِّز على الأُطُر والآليات القانونية المتاحة والهادفة إلى حماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين. وتشمل هذه الأُطُر والآليات تعريفات واضحة عن المستهلكين، وعن الحقوق وسُبُل حمايتهم، وعن آليات الإنفاذ الهادفة إلى حماية مصالحهم. فضمان حماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين ضرورة حيوية لتعزيز الممارسات التجارية العادلة، والحفاظ على الثقة في السوق، وترسيخ أُسس علاقة صحية بين المستهلكين والشركات.

وينظر هذا المكوّن في الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تتناول حقوق المستهلك وسُبُل حمايته، فضلاً عن وجود مؤسسات وهيئات مكرّسة مخوّلة توفير حماية المستهلك. والوصول إلى هذه المؤسسات والخدمات أساسي إذا أُريدَ للمستهلكين أن يتمكنوا من ممارسة حقوقهم والتماس سُبُل الإنصاف اللازمة بفعالية. فمن خلال تقييم فعالية تدابير حماية المستهلك، يهدف فريق البحث إلى تحديد مجالات التحسين وتعزيز بيئة سوق عادلة وشفافة.

3. تدابير تمكين المستهلكين من الحصول على الإنصاف

تؤدي التدابير التي تمكِّن المستهلكين من الحصول على الإنصاف دوراً حاسماً في حماية المستهلك من خلال توفير سُبُل للأفراد لطلب التعويض أو الحل عند انتهاك حقوقهم. ويهدف هذا المكوّن إلى تقييم مختلف الآليات المحلية والدولية المتاحة

©Horizon Stock/stock.adobe.com

للمستهلكين لمتابعة إجراءات الإنصاف، بما فيها السُبُل البديلة لتسوية المنازعات، وإجراءات الشكاوى المتخصِّصة، والمشاركة في إنفاذ القوانين. ومن خلال توفير قنوات فعّالة وسهلة للنفاذ إلى الإنصاف، يمكن للبلدان تعزيز ثقة المستهلكين، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة، ودعم سيادة القانون.

وفي هذا السياق، ينظر التقييم في وجود اتفاقيات إقليمية أو دولية، وإجراءات الشكاوى المتخصِّصة، والمشاركة في إنفاذ القوانين، وأيّ إعفاءات في هذه العمليات. كما ينظر في توافر أدوات التقاضي للدفاع عن المصلحة العامة، مثل الدعاوى الجماعية، ودور مجموعات الدفاع عن المستهلكين المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو الدولية في تقديم الدعم القانوني للمستهلكين. ويهدف التقييم، من خلال تحديد الثغرات ومجالات التحسين، إلى تعزيز الإطار العام لحماية المستهلك والدفع باتجاه توفير بيئة سوق عادلة وشفافة.

4. تعزيز الاستهلاك المستدام

يركِّز هذا المكوّن على تقييم الجهود التي تبذلها البلدان في إعداد أُطُر قانونية وسياسات وتدابير تهدف إلى التشجيع على ممارسات الاستهلاك المستدام. ويشمل ذلك تقييم التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والتنوّع البيولوجي والمعارف التقليدية ووجود معايير بشأن أداء الاستهلاك المستدام. ويُعَدُّ تعزيز الاستهلاك المستدام ضرورةً حيويةً في مواجهة التحديات البيئية وتعزيز الاستخدام المسؤول للموارد، والمساهمة في تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع.

كذلك ينظر التقييم في الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها مختلف أصحاب المصلحة، مثل المؤسسات الحكومية والشركات والمستهلكين، لجهة تعزيز الاستهلاك المستدام. وهي تشمل آليات الرصد والإنفاذ، واستخدام الضرائب والإعانات، وخطط الحوافز والممارسات الطوعية في وضع الملصقات للتأثير على سلوك المستهلك. كذلك ينظر فريق البحث في توافر المعلومات والمخططات التربوية وحملات التوعية التي تشجِّع على الاستهلاك المستدام بهدف دعم الانتقال نحو اعتماد أنماط استهلاك أكثر تمتّعاً بحس المسؤولية وتحقيق التنمية المستدامة.

5. التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك

لقد طرح التوسّع السريع في التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية تحديات ومخاطر جديدة في مجال حماية المستهلك فأمسى تقييم هذه الشواغل ومعالجتها ضرورياً. وهذا المكوّن المضاف حديثاً إلى المنهجية هذا العام يضفي على المنهجية طابعها المرن بحيث تبقى محدّثة بديناميات السوق المتطورة وقضايا حماية المستهلك الناشئة.

تُعَدُّ التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك بالغة الأهمية لضمان حماية المستهلكين بشكل جيد في السوق الرقمية السريعة النمو. فهذا المكوّن يسمح بتقييم الأُطُر القانونية والأنظمة وآليات الإنفاذ لحماية حقوق المستهلك وخصوصيته وسلامته عند شروعه في معاملات عبر الإنترنت. فمع تزايد انتشار التجارة الإلكترونية، أصبح ضرورياً وضع تدابير قوية لحماية المستهلك تشمل قضايا مثل المنتجات غير الآمنة، والإعلانات المضلّلة والمخاوف المتعلقة بخصوصية البيانات.

وبالإضافة إلى تقييم وجود تشريعات وأنظمة شاملة لحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية، ينظر هذا المكوّن في فعالية آليات إنفاذ القوانين وفي المؤسسات التي ترصد وتنفِّذ الامتثال لهذه القوانين. ويشمل ذلك دراسة معالجة النزاعات، وآليات الإنصاف، فضلاً عن التدابير الرامية إلى معالجة الممارسات غير الأخلاقية مثل التسعير بالتنقيط والاستجابات غير السليمة لطلبات استرداد الأموال. ومن خلال ضمان إطار محكم لحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية، يمكن للبلدان أن ترسي أُسساً آمنة وعادلة في سوق الإنترنت بحيث تعود بالنفع على المستهلكين والشركات.

توفِّر هذه المكوّنات مجتمعةً رؤية شاملة عن الإطار التشريعي الخاص بحماية المستهلك في بلد معيّن، بحيث تسمح بتحديد الثغرات ومجالات التحسين وأفضل الممارسات التي يمكن مشاركتها في أنحاء المنطقة. ومن خلال التركيز على مجالات التقييم الرئيسية هذه، تهدف فِرق البحث إلى المساهمة في إعداد قوانين محكمة وفعّالة لحماية المستهلك تعزِّز بفضلها إمكانية رسم مشهد اقتصادي أكثر مرونة وتركيزاً على المستهلك.

القسم 6

قانون الشركات

©Andres Mejia/stock.adobe.com

اعتمد فريق البحث نهجاً متميّزاً بغية وضع مؤشرات تقييم قانون الشركات وذلك بالتركيز على أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في وضع معيار جديد للأُطُر التنظيمية الفعّالة التي تحكم العمليات التشغيلية والقانونية للشركات. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد الفريق على خمسة مصادر رئيسية قدّمت رؤىً حول جوانب مختلفة من قانون الشركات. وهذه المصادر هي التالية:

الدليل التشريعي بشأن قانون الإعسار (2021): يقدّم هذا الدليل الشامل، الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، توصيات وإرشادات بشأن تصميم وتنفيذ أُطُر فعّالة لقانون الإعسار. وهو يغطي جوانب رئيسية مثل الشروع في الإجراءات، ومعاملات العقود والأصول، وإعادة التنظيم، والتعاون الدولي في قضايا الإعسار. وقد تمكّن فريق البحث، من خلال دراسة الدليل، من تحديد العوامل الحاسمة التي تسهم في وضع إطار محكم لقانون الإعسار وإدماج هذه العوامل في مؤشرات التقييم.

موجز سياسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: يسلِّط موجز السياسات هذا الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الضوء على أهمية تعزيز التنوّع في مكان العمل. ويقدّم توصيات حول السُبُل التي تسمح للحكومات والشركات بتعزيز الممارسات الشاملة التي تفيد الموظفين والمنظمات على حدٍّ سواء. ويغطي الموجز موضوعات مثل دراسة الجدوى للتنوّع، ودور السياسات والأنظمة في تعزيز شمولية أماكن العمل، وأهمية رصد التقدّم وقياسه. وقد اكتسب فريق البحث، من خلال تحليل الموجز، رؤىً حول قدرة قانون الشركات على دعم وتعزيز التنوّع في مكان العمل.

تقرير Herbert Smith Freehills Corporate Governance 2022: يقدّم هذا التقرير الذي أعدَّته شركة Herbert الدولية تحليلاً عن التطورات والاتجاهات في مجال حوكمة الشركات عبر مختلف الولايات القضائية، مع التركيز على قضايا مثل تكوين مجلس الإدارة، وحقوق المساهمين، والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة. كذلك يقدّم التقرير تحليلاً مقارناً ودراسات حالة تساعد في توضيح المبادئ الرئيسية وأفضل الممارسات بشأن حوكمة الشركات بحيث يسترشد بها فريق البحث في إعداد مجموعة من مؤشرات التقييم في هذا المجال.

منشور White & Case Corporate Governance Key Developments 2023: يقدّم منشور هذه الشركة العالمية رؤىً حول أحدث التطورات والاتجاهات في مجال حوكمة الشركات، ويغطي موضوعات مثل التغييرات التنظيمية، والسوابق القضائية، وأفضل الممارسات في مختلف البلدان. وباستعراض هذه التطورات، تمكّن فريق البحث من تحديد عوامل واتجاهات مهمة ترسم مشهد حوكمة الشركات وتثري تصميم مؤشرات التقييم.

المواد 1-123 إلى 80-123 من القانون الفرنسي: ترعى أحكام القانون الفرنسي جوانب مختلفة من حوكمة الشركات، بما في ذلك حقوق ومسؤوليات المدراء والمساهمين ومدققي الحسابات، فضلاً عن متطلبات الشفافية والإفصاح الخاصة بالشركات. وقد استطاع فريق البحث، بعد دراسة هذه الأحكام، اكتساب فهم أعمق للإطار القانوني المتطور وكيفية دعمه ممارسات حوكمة الشركات بطريقة فعّالة وتوجيه إعداد مؤشرات التقييم.

قانون الشركات في المملكة المتحدة: في المملكة المتحدة قانون شامل للشركات يغطي مجالات مثل تكوين الشركات والإدارة والحوكمة وعمليات الاندماج والاستحواذ والإعسار. وتتضمن التشريعات الرئيسية قانون الشركات لعام 2006، وقانون إدارة الشركات في المملكة المتحدة، وقواعد الإدراج في هيئة السلوك المالي. وقد اكتسب فريق البحث، بتحليله قانون الشركات في المملكة المتحدة، رؤىً حول أفضل الممارسات والمعايير التنظيمية التي تساهم في وضع إطار محكم لقانون الشركات واسترشد بها في إعداد مؤشرات التقييم.

من خلال دراسة هذه المصادر ودمج الرؤى المحددة وأفضل الممارسات، تمكّن فريق البحث من وضع مجموعة من مؤشرات تقييم قانون الشركات تلتقط بشكل فعّال العناصر الأساسية لإطار تنظيمي فعّال لقانون الشركات.

مكوّنات قانون الشركات

1. السجل التجاري

يقيِّم هذا المكوّن الإطار القانوني وإجراءات تسجيل الشركات والحصول على الموافقات اللازمة. فمن الأهمية بمكان أن ترسي البلدان إجراءات مبسّطة وفعّالة للتسجيل تشجِّع على تنظيم ريادة المشاريع والنمو الاقتصادي. تتناول منهجية التقييم استخدام الحوكمة الإلكترونية لتسهيل إنشاء المؤسسات، وتوضيح الإجراءات والوثائق المطلوبة لتسجيل الشركات.

وينظر التقييم في مدى توافر مكاتب للسجل التجاري في مناطق مختلفة، وفي شفافية سجلات التسجيل، ومتطلبات حصول الشركات على أرقام التعريف الضريبي لأغراض الرصد. فمن خلال تقييم هذه العوامل، يحدد فريق البحث مجالات التحسين ويساعد البلدان على تبسيط إجراءات التسجيل التجاري وتسهيلها فيدعم بذلك توفير بيئة صديقة للأعمال التجارية للمستثمرين المحليين والدوليين.

2. الوصول إلى الموارد المالية والحوافز

يقيِّم هذا المكوّن مدى توافر الموارد المالية والحوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإمكانية حصولها عليها. كما يقيِّم الأُطُر القانونية والأنظمة التي تحكم القروض والضمانات وغيرها من آليات الدعم المالي المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتساعد هذه التدابير على تعزيز نمو الأعمال التجارية، والتنمية الاقتصادية، واستحداث فرص العمل من خلال تيسير الحصول على التمويل. كذلك، يسمح ضمان حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الدعم المالي الكافي بتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية والاستدامة داخل الاقتصاد.

ويبحث هذا المكوّن في وجود تشريعات وخطط حوافز تدعم وتشجِّع الاستثمار في قطاعات محددة أو تعزِّز سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وقد تشمل هذه الحوافز تخفيض رسوم التسجيل أو الإعفاءات الضريبية أو غيرها من التدابير الهادفة إلى تعزيز النمو والإنتاجية داخل القطاعات المستهدفة. ويمكن للبلدان استقطاب المستثمرين وتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الازدهار على المدى الطويل من خلال توفير بيئة داعمة لتطوير الأعمال التجارية وتوسيعها.

3. حقوق المساهمين/المستثمرين وحوكمة الشركات

يركِّز هذا المكوّن على الأُطُر القانونية والأنظمة المعمول بها في حماية المساهمين والمستثمرين داخل الشركة. وينظر في القواعد التي تحكم حقوق المساهمين، مثل حقوق الشفعة والأسهم التفضيلية وملكية الموظفين، وفي الأحكام التي تضمن تمثيل أصحاب المصلحة في مجالس الإدارة، بمن فيهم الموظفون، تمثيلاً عادلاً. فضمان حقوق صارمة للمساهمين والمستثمرين في نظام حوكمة الشركة قوامه الشفافية والمساءلة والفعالية ضروري لتعزيز ثقة المستثمرين وترسيخ الأُسس لبيئة أعمال صحية.

كما يقيِّم هذا المكوّن الأحكام التشريعية المتعلقة بأدوار مجالس الإدارة ومسؤولياتهم وواجباتهم في مجال الشفافية، بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بتضارب المصالح، ومتطلبات لجنة التدقيق في الحسابات وإدارة المخاطر. فمن خلال التأكيد على أهمية الحوكمة السليمة للشركات، يهدف فريق البحث إلى تحديد الفجوات ومجالات التحسين، والمساهمة في نهاية المطاف في تطوير شركات أقوى وأكثر مرونة تلتزم بأفضل الممارسات وتخدم مصالح أصحاب المصلحة.

©Parradee/stock.adobe.com

4. واجب الشركات في ضمان الاستدامة

يتناول هذا المكوّن الأُطُر القانونية وآليات إنفاذ القوانين التي تتطلب من الشركات اعتماد ممارسات مسؤولة بيئياً، ودمج مبادئ الاستدامة في استراتيجيات شركاتها. وهو يقيِّم فعالية الأنظمة التي تُلزم الشركات مراعاة الاعتبارات البيئية والسعي إلى تقليل بصمتها البيئية إلى أدنى حد. ويمكن للبلدان تشجيع الشركات على المساهمة في الحفاظ على البيئة والحد من التلوث والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ من خلال تعزيز الممارسات المستدامة.

ويقيِّم هذا المكوّن أيضاً وجود خطط حوافز، مثل الإعفاء الضريبي، للشركات التي تعتمد الطاقة المتجددة أو تنفِّذ تدابير أخرى صديقة للبيئة. كما يتناول التشريع الذي يفرض عقوبات مالية على الشركات التي تتسبّب بالتلوث أو الضرر البيئيين. وتشجِّع هذه الآليات الشركات على إعطاء الاستدامة الأولوية، واعتماد ممارسات مسؤولة بحيث تعزِّز في نهاية المطاف رسم مشهد أكثر إدراكاً للاعتبارات البيئية.

5. التنوّع والشمول

يقيِّم هذا المكوّن الأُطُر والسياسات القانونية المعمول بها في تعزيز المساواة بين الجنسين والتنوّع داخل هياكل إدارة الشركات، مع التركيز بشكل صريح على تكوين مجالس الإدارة والأدوار القيادية. فضمان التنوّع والشمول في المناصب القيادية يحسِّن الابتكار ويدعم صنع القرار ويعزِّز التمثيل العادل لوجهات النظر المختلفة. فبيئات الشركات المتنوّعة والشاملة تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي بناء اقتصاد أكثر استدامة.

كذلك يقيِّم هذا العنصر وجود أنظمة تتطلب الشفافية والإفصاح عن البيانات المتعلقة بنوع الجنس داخل الشركات والجهود الحكومية الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال برامج الحوافز ومبادرات الدعم والتوجيه لتطوير الأعمال التجارية. فمن خلال تشجيع التنوّع والشمول في قطاع الأعمال، يمكن للبلدان بناء اقتصادات أكثر شمولاً، ودعم التقدّم الاجتماعي، والدفع بالنمو المستدام.

6. الإعسار وإعادة الهيكلة

يركِّز هذا المكوّن على الأُطُر والأنظمة القانونية التي تحكم عمليات الإعسار في الشركات وإعادة هيكلة هذه الأخيرة. فهذه الآليات تؤدي دوراً حاسماً في مساعدة الشركات التي تواجه صعوبات مالية على إعادة تنظيم شؤونها، والتفاوض بشأن ديونها والتعافي من ضائقتها المالية. ويمكن أن يساعد نظام الإعسار وإعادة الهيكلة المصمَّم جيداً في الحفاظ على القيمة للدائنين والمستثمرين، وفي حماية حقوق الموظفين، والحفاظ على استقرار السوق بشكل عام.

ويقيِّم هذا المكوّن وجود ونوعية التشريعات الوطنية التي تتناول إعادة هيكلة الشركات، وتعاريف الإعسار، والأُطُر الزمنية الإجرائية. كما يبحث في الضمانات التي تهدف إلى حماية حقوق الدائنين المضمونين والمستثمرين والموظفين في أثناء إجراءات الإعسار. كذلك يتناول المكوّن مصادقة بلد معيَّن على الاتفاقيات والأُطُر الدولية ذات الصلة لضمان مواءمتها مع المعايير العالمية وأفضل الممارسات في مجالي الإعسار وإعادة الهيكلة.

7. عمليات الاندماج والاستحواذ

يقيِّم هذا المكوّن الأُطُر والأنظمة القانونية التي تحكم العمليات والمعاملات التي تنطوي عليها عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات. فهذه المعاملات مهمة لناحية نمو الأعمال وتطورها، إذ إنها تتيح للشركات توسيع عملياتها ودخول أسواق جديدة واكتساب موارد قيِّمة. فالتشريعات الواضحة والشاملة حول عمليات الاندماج والاستحواذ تضمن إجراء هذه المعاملات بشكل عادل وشفاف مع توفير الحماية المناسبة لجميع الأطراف المعنيّة.

ويقيِّم هذا المكوّن أيضاً أيَّ إعفاءات أو أحكام خاصة في التشريعات قادرة على تسهيل معاملات الاندماج والاستحواذ في ظروف محددة مثل الإفلاس. كذلك يبحث المكوّن في وجود آليات حماية في إطار تشريعات تحمي مصالح الدائنين والمستثمرين ضمن معاملات الاندماج والاستحواذ. فمن خلال معالجة هذه الجوانب، يهدف فريق البحث إلى تقديم رؤىً حول فعالية وشمولية البيئة التنظيمية، وتحديد الفجوات المحتملة ومعها مجالات التحسين.

القسم 7

العناصر

©Travel mania/stock.adobe.com

في تقييم الأُطُر التنظيمية، يستخدم فريق البحث منهجية منظّمة تتألف من سبعة عناصر رئيسية. وتعمل هذه العناصر كفئات لتقييم مختلف المؤشرات ضمن كل عنوان رئيسي بحيث تكفل اتباع نهج متسق وشامل في جميع المواضيع. فمن خلال تفحُّص هذه القوانين والسياسات ذات الصلة عبر عدسة هذه العناصر يوفِّر التقييم استنتاجاً شاملاً ومنهجياً عن المشهد التشريعي في كل بلد. وأما العناصر السبعة الرئيسية المذكورة أعلاه فهي التالية:

1. القوانين/المراسيم التشريعية

هذا العنصر الأول ضروري لإرساء أساس قانوني متين من أجل معالجة المسائل المتعلقة بكل عنوان من العناوين الرئيسية. ويقيِّم هذا العنصر وجود ونطاق التشريعات الوطنية، التي تتماشى مع توصيات مختلف المؤشرات والمبادئ التوجيهية الدولية. فالإطار القانوني المحكم بالغ الأهمية لتمهيد الطريق أمام تنفيذ السياسات وإنفاذها بشكل فع~ال، وتوفير مجموعة واضحة من القواعد والمبادئ التوجيهية للشركات والأفراد لاتباعها. كذلك، يسمح تقييم هذا العنصر بتحديد الثغرات أو أوجه عدم الاتساق في التشريعات بحيث يمكAن صانعي السياسات من إجراء التعديلات اللازمة لتحسين فعالية الإطار القانوني بشكل عام.

من خلال دراسة المؤشرات ضمن هذا العنصر، يركِّز التقرير على محاولة فهم جودة الإطار القانوني وشموليته ومواءمته مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. فتقييم هذه المؤشرات يثري التقييم برؤىً قيِّمة حول مَواطن القوة والضعف في الإطار القانوني وبتوصيات حول مجالات التحسين.

ويمكن للمؤشرات الواردة في هذا العنصر أن تسلِّط الضوء على المجالات التي قد تحتاج فيها التشريعات الوطنية إلى تحديثات أو تعديلات أفضل للتصدي للتحديات أو التطورات الناشئة في الميدان المعني. فالتقييم المستمر للإطار القانوني يضمن أن يظل مناسباً وفعّالاً ومستجيباً للاحتياجات المتغيِّرة عند أصحاب المصلحة. ومن خلال فهم هذه المؤشرات وتحليلها، يمكن لصانعي السياسات العمل على وضع إطار قانوني أكثر مرونة وقابلية للتكيُّف يوفِّر أساساً متيناً لمعالجة التحديات والفرص المختلفة ضمن كل عنوان من العناوين الرئيسية.

2. التعاريف

تضمن التعاريف القانونية الواضحة والشاملة تفسير القوانين والأنظمة وإنفاذها بدقّة. ويقيِّم هذا العنصر وضوح وشمولية هذه التعاريف في إطار التشريعات، ويتأكد من مواءمتها مع المتطلبات المقترحة في القانون النموذجي للأونكتاد أو غيره من المبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة. فالتدقيق في هذا العنصر يسمح بكشف مَواطن الغموض أو التناقض في التعاريف التي قد تعوق فهم القوانين وتنفيذها على النحو السليم. كذلك تساعد المصطلحات المحددة جيداً على إنشاء أرضية مشتركة وتفاهم مشترك بين أصحاب المصلحة، وعلى تعزيز التعاون والتنسيق في إنفاذ التشريعات.

وتركِّز المؤشرات الواردة في هذا العنصر على تقييم نوعية التعاريف القانونية الواردة في التشريعات المعنيّة واتساقها ومواءمتها. وقد تشمل هذه المؤشرات تعاريف للمصطلحات الرئيسية، ومدى وضوحها وإيجازها، وتوافقها مع المعايير الدولية أو أفضل الممارسات. ومن خلال تقييم هذه المؤشرات، يستطيع فريق البحث تحديد المجالات التي يمكن فيها إجراء تحسينات على التعاريف، وبالتالي ضمان إطار قانوني أكثر فعالية.

إن وجود مصطلحات محددة جيداً في التشريعات لا يساعد فقط في تفسير القوانين وتنفيذها على النحو السليم، بل يساهم أيضاً في زيادة مستوى اليقين القانوني عند جميع أصحاب المصلحة. ويمكن لهذا اليقين أن يعزِّز الامتثال للتشريعات ويسهِّل حل النزاعات أو الخلافات التي قد تنشأ في أثناء إنفاذه. ومن خلال تقييم المؤشرات الواردة في هذا العنصر، يمكن أن يكفل التقييم وضوح الإطار القانوني ودقته وسهولة فهمه، فيسهم في نهاية المطاف في فعاليته وكفاءته من حيث معالجة مختلف القضايا والتحديات ضمن كل عنوان من العناوين الرئيسية.

3. المؤسسات

يركِّز هذا العنصر على الهيئات والسلطات المسؤولة عن تنفيذ التشريعات وإنفاذها، مع التأكيد على أدوارها واختصاصها واستقلالها وصلاحياتها على النحو الموصى به في المبادئ التوجيهية الدولية. فالمؤسسات الفعّالة حيوية لضمان إنفاذ التشريعات على النحو السليم، والحفاظ على الامتثال التنظيمي. وهذا العنصر يُبرز أهمية إنشاء المؤسسات وتمكينها عن طريق مدّها بالموارد والسلطة والاستقلالية الذاتية اللازمة للاضطلاع بولاياتها بفعالية. ويمكن أن يساعد هذا العنصر في تحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تعزيز القدرات المؤسسية أو إعادة هيكلتها لدعم فعالية الإطار القانوني بشكل عام.

وتركِّز المؤشرات المرتبطة بهذا العنصر على الخصائص المحددة للهيئات والسلطات المسؤولة، فتقيِّم هيكلها وفعاليتها والتزامها بالمبادئ التوجيهية الدولية. وقد تشمل هذه المؤشرات وجود وكالات أو إدارات متخصِّصة، واستقلالها عن النفوذ السياسي أو التجاري، ونطاق اختصاصها، وقدراتها على إنفاذ القوانين. فمن خلال تقييم هذه المؤشرات، يستطيع فريق البحث تحديد الثغرات المحتملة أو مجالات التحسين، والتأكد من أنّ المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ التشريعات وإنفاذها مجهّزة تجهيزاً جيداً للوفاء بولايتها.

تساهم المؤسسات الراسخة في زيادة الثقة بين أصحاب المصلحة من مستهلكين وشركات ومستثمرين. فهذه الثقة ضرورية لتحسين الامتثال للأنظمة، وتعزيز بيئة قانونية مستقرة ويمكن التنبؤ بالتطورات فيها. ومن خلال دراسة المؤشرات ضمن هذا العنصر، يمكن أن يساعد التقييم في ضمان أن تكون المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الإطار القانوني وإنفاذه قوية ومستقلة وفعّالة، فتساهم في نهاية المطاف في إنجاح الجهاز التنظيمي وقدرته على الصمود بشكل عام.

4. الاتفاقيات الدولية

يقيِّم هذا العنصر التزام البلد بالوفاء بالتزاماته بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية ومواءماته مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. ومن خلال دراسة الاتفاقيات والالتزامات والمعاهدات والاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية التي تنفِّذها أو تكملها التشريعات الوطنية، يلقي هذا العنصر الضوء على كيفية مواءمة الإطار القانوني للبلد مع المعايير العالمية. ففي عالم يزداد ترابطاً، يُعَدُّ الالتزام بالاتفاقيات الدولية بالغ الأهمية لتوثيق التعاون، وتعزيز النمو الاقتصادي، والتصدي للتحديات العابرة للحدود. ويمكن أن يكشف تقييم هذا العنصر عن المجالات التي قد تحتاج فيها التشريعات الوطنية إلى التحديث أو التعديل لكي تتماشى بشكل أفضل مع الالتزامات الدولية.

وتركِّز المؤشرات المرتبطة بهذا العنصر على الاتفاقيات المحددة التي وقّعها البلد أو صادق عليها، وتُتَّخذ التدابير من أجل إدماج هذه الاتفاقيات في التشريعات المحلية. وقد تغطي هذه المؤشرات جوانب مختلفة، مثل درجة التوافق مع المعايير الدولية. فمن خلال تقييم هذه المؤشرات، يمكن لفريق البحث اكتساب رؤىً حول امتثال البلد لالتزاماته الدولية والتأثير المحتمل لهذا الامتثال على إطاره القانوني.

كذلك، يمكن للالتزام القوي بالاتفاقيات الدولية أن يعزِّز سمعة بلد معيّن ومصداقيته على المستوى العالمي، ويستقطب الاستثمار الأجنبي ويعزِّز النمو الاقتصادي. فمن خلال دراسة المؤشرات الواردة في هذا العنصر، يمكن أن يساهم التقييم في وضع إطار قانوني متسق عالمياً وقادر على التصدي للتحديات المتشابكة والعابرة للحدود. وهذا يعزِّز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي فيعود بالفائدة في نهاية المطاف على الاقتصاد المحلي والمجتمع العالمي.

5. آليات إنفاذ القوانين

يقيِّم هذا العنصر مختلف التدابير المنصوص عليها في التشريعات لضمان الامتثال للقوانين والأنظمة. وهي تشمل التدابير الإيجابية والسلبية، مثل الحوافز والإعانات والغرامات وأحكام السجن وآليات الشكاوى. فآليات الإنفاذ الفعّالة ضرورية لردع عدم الامتثال وضمان تحقيق القوانين لأهدافها. كما يساعد تقييم هذا العنصر على تحديد مَواطن الضعف المحتملة في آليات إنفاذ القوانين والفرص المتاحة لتعزيز فعاليتها. وإنّ النظر في آليات إنفاذ القوانين، بالاقتران مع الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية المعترف بها دولياً، يمكن أن يوفِّر رؤىً قيِّمة حول أفضل الممارسات والنُّهُج المبتكَرة في مجال إنفاذ القوانين.

تهدف المؤشرات المرتبطة بهذا العنصر إلى قياس مدى ملاءمة مختلف تدابير إنفاذ القوانين المنصوص عليها في التشريعات وفعاليتها. وهي تغطي جوانب مثل تناسب العقوبات، واستجابة آليات الشكاوى، وقدرة وكالات الإنفاذ ونجاح نظام الإنفاذ في تحقيق الامتثال عموماً. فمن خلال تقييم هذه المؤشرات، يمكن لفريق البحث تحديد المجالات التي قد يكون فيها إنفاذ القوانين غائباً أو غير متسق، والتوصية بتحسينات لتعزيز فعالية الإطار القانوني بشكل عام.

إنّ نظام إنفاذ القوانين القوي قادرٌ على ردع عدم الامتثال للقوانين. وهو يعزِّز الثقة في النظام القانوني بين المستهلكين والشركات على حدٍّ سواء. فآليات الإنفاذ القوية تضمن أنّ القوانين والأنظمة ليست مجرّد شكليات رمزية، بل لها تأثيرها الملموس على تعزيز العدالة وحماية الحقوق والحفاظ على نزاهة السوق. ومن خلال دراسة مؤشرات آليات إنفاذ القوانين، يساهم التقييم في وضع إطار قانوني يدعم سيادة القانون بشكل فعّال وبناء بيئة اقتصادية عادلة ومستقرة.

6. الإعفاءات

هذا العنصر ضروري لتحديد الثغرات أو أوجه عدم الاتساق المحتملة في الإطار القانوني التي قد تؤثر على فعاليته العامة. فمن خلال النظر في قطاعات أو مكوّنات محدّدة داخل قطاع معيّن وتبيان الإعفاءات من التشريع ومن تنفيذه، والإعفاءات التي قد تظهر في التشريع نفسه، يمكن للتقييم أن يسلِّط الضوء على المجالات التي قد تكون بحاجة إلى مزيد من الاهتمام. وهذا العنصر حاسم في ضمان أن يوفِّر الإطار القانوني تغطية وحماية شاملتين من دون إحداث ثغرات أو حالات إنفاذ غير متكافئة قد تقوّض أهدافه. كذلك، يمكن أن يضمن تقييم تطبيق الإعفاءات بشكل عادل ومتّسق مع الحفاظ على نزاهة الإطار القانوني.

وتركِّز المؤشرات الواردة في هذا العنصر على تبيان الإعفاءات المحددة التي قد تكون مدرجة ضمن الإطار القانوني، وفهم الأساس المنطقي وراء هذه الإعفاءات. وقد تنظر هذه المؤشرات في نطاق الإعفاءات، وفي تأثيرها على مختلف أصحاب المصلحة، وفي مدى تماشيها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. ويُعَدُّ تقييم هذه المؤشرات بالغ الأهمية لجهة تحديد مدى ضرورة اعتماد الإعفاءات ومبرراتها أو التفاوتات غير العادلة التي تحدثها في تطبيق القانون. كذلك يمكن لهذه المؤشرات أن تسلِّط الضوء على المجالات المحتملة للتحسين بحيث تكفل أن يظل الإطار القانوني شاملاً ومتّسقاً ومنصِفاً.

فمن خلال تقييم هذه المؤشرات، يمكن لصانعي السياسات فهم الفروقات الدقيقة في الإطار القانوني بشكل أفضل، وتحديد أي تبعات غير مقصودة قد تنشأ عن الإعفاءات. ويمكن لهذا الفهم أن ينير الجهود المبذولة لتحسين الإطار القانوني بحيث يضمن توفير حماية عادلة وشاملة لجميع أصحاب المصلحة. كذلك يمكن أن تساعد هذه المؤشرات في تحديد أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من الولايات القضائية الأخرى بحيث تسهم في وضع نظام قانوني أكثر صلابة وفعالية.

7. إمكانية الوصول والشفافية

يؤكد هذا العنصر على أهمية وضع التشريعات في متناول الناس، وتوفير آليات لتعزيز الشفافية في المجال المعني. فوضع التشريعات بمتناول الأفراد والشركات وأصحاب المصلحة يسمح لهذه الجهات بفهم حقوقها والتزاماتها والعمليات التي ينطوي عليها تنفيذ القانون وإنفاذه. كما أنّ الآليات الشفافة، مثل الإبلاغ العام والمشاورات والكشف عن المعلومات ذات الصلة، كلها تعزِّز الثقة بين الناس والسلطات التنظيمية وتحسِّن المساءلة والحكم الرشيد.

ويساعد تقييم المؤشرات في إطار هذا العنصر في تحديد المجالات التي يمكن تحسينها بجعل التشريعات في متناول الناس والتشجيع على المزيد من الشفافية في إنفاذها. فمن خلال قياس أداء هذه المؤشرات، تستطيع البلدان تحديد أفضل الممارسات ومجالات التحسين وتؤدي في نهاية المطاف إلى بيئة قانونية أكثر شمولاً وانفتاحاً.

إنّ تقييم هذه المؤشرات يمكِّن صانعي السياسات من تحسين فهم الواقع لجهة إمكانية الوصول إلى التشريعات وشفافية الإطار القانوني، وهذا يضمن إمكانية إجراء أي تحسينات ضرورية لتعزيز فعالية الجهاز التنظيمي. كما أنّ التركيز على هذه المؤشرات يمكِّن البلدان من توثيق ثقة الناس في الإجراءات القانونية، وتنشيط مشاركة المواطنين والشركات، والمساهمة في نهاية المطاف في رسم مشهد قانوني أكثر مرونة وإنصافاً.

القسم 8

نظام تسجيل النقاط

©raseldesigner93/stock.adobe.com

صُمِّم نظام تسجيل تقييم الإطار التنظيمي لبلد معيّن باعتماد مقياس يتراوح بين 0 و7، حيث الدرجة الأدنى هي 0 والأعلى هي 7. ويهدف نظام التسجيل الشامل هذا إلى توفير فهم واضح عن مَواطن القوة والضعف في الإطار التنظيمي في البلد بطريقة منظَّمة.

تبدأ عملية التسجيل بتعيين إجابات ثنائية بنعم أو بلا على المؤشرات الفردية، حيث يحصل كل مؤشر على درجة 1 مقابل كل إجابة «بنعم» و 0 مقابل كل إجابة «بلا». ثم تُستخدم هذه الدرجات في حساب درجات العنوان والعنصر الرئيسيين. وتُستخرج درجات العناوين والعناصر الرئيسية من مجموع درجات المؤشرات ذات الصلة بها، مرجّحة بأكثر من 7. وتوفِّر هذه الحسابات صورة أكثر شمولاً لدرجة التقييم الإجمالية التي تتراوح بين 0 و7.

- درجة العنوان الرئيسية

$$= 7x \frac{\text{(مجموع درجات المؤشر للعنوان الرئيسي)}}{\text{(المجموع المثالي للعنوان الرئيسي)}}$$

- درجة العنصر

$$= 7x \frac{\text{(مجموع درجات المؤشر للعنصر)}}{\text{(المجموع المثالي للعنوان الرئيسي)}}$$

يستند معيار التقييم إلى الدرجة المثالية التي تفترض رداً إيجابياً على جميع المؤشرات، بحيث تعكس أفضل الممارسات الدولية. وتصلح هذه الدرجة المثالية كنقطة مقارنة للقوانين والأُطُر التنظيمية موضوع التقييم فتساعد في تحديد مجالات التحسين وفي تقديم توصيات لمواءمة الإطار التنظيمي مع المعايير الدولية.

ويفترض نظام الدرجات أن المؤشرات الدولية ونماذج القانون النموذجي تعتبر «مثالية»، وأن الأسئلة الواردة في التقييم تركّز على مختلف جوانب التشريعات وعلى البنية التحتية للإنفاذ. وتشمل هذه الجوانب وجود التشريعات والمواد والتعاريف والمؤسسات وآليات الإنفاذ والإعفاءات والمسؤوليات بموجب الاتفاقيات الدولية والمساءلة وأساليب الإنصاف وإمكانية الوصول إلى التشريعات.

بشكل عام، تسجِّل الإجابة «بنعم» نقطة واحدة، بينما تسجِّل الإجابة «بلا» صفراً. وفي بعض الحالات، قد تسجِّل الإجابة «بنعم» صفراً، كما هو الحال عند وجود أنواع معيّنة من الإعفاءات أو الضوابط على رؤوس الأموال. ومن خلال توفير جهاز منظَّم لتسجيل النقاط مع فئات محددة بوضوح، تقدّم طريقة التقييم هذه تحليلاً مفصّلاً عن الإطار التنظيمي في بلد معيَّن بحيث تحسِّن فهم مَواطن القوة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين. وقد اعتُمدت في تحليل الدرجات المعايير المستخدَمة أدناه.

درجات التقييم

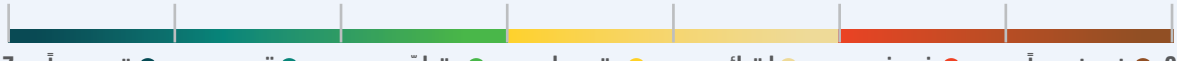

قوي جداً (6-7): إطار تشريعي بدرجة عالية من التوافق مع المبادئ التوجيهية الدولية ونماذج القانون النموذجي. ولهذه الأُطُر تعاريف قانونية محكمة، ومؤسسات جيدة التنظيم، وآليات إنفاذ فعّالة، والتزام شديد بالاتفاقيات الدولية. فالبلدان المدرجة ضمن هذه الفئة تكون في معظم الحالات مثالاً يحتذى به من حيث اعتمادها أفضل الممارسات، وقادرة على تقديم رؤىً قيِّمة لتلك البلدان التي تحاول تحسين أُطُرها التنظيمية.

قوي (5-5.99): درجة قوية تشير إلى أنّ الإطار التشريعي يقترب من المعايير القوية جداً التي أوصت بها المبادئ التوجيهية الدولية، مع وجود مجالات ثانوية فقط قد تتطلب تحسيناً. فالبلدان المدرجة ضمن هذه الفئة تُظْهِرُ عموماً اعتمادها نهجاً شاملاً في التنظيم، ووجود مؤسسات وآليات إنفاذ راسخة. وتتمتّع هذه البلدان عادة، رغم وجود مجال للتحسين، بأساس متين يمكِّنها البناء عليه في إجراء مزيد من التحسينات.

متطوّر (4-4.99): الأُطُر القانونية ضمن الفئة المتطورة فعّالة نسبياً ولكنها لا تفي تماماً بالمعايير الدولية. وقد يعزى ذلك إلى الثغرات في التعاريف القانونية، أو القيود المفروضة على القدرات المؤسسية، أو الحاجة إلى آليات إنفاذ أكثر فعالية. وعلى الرغم من أن هذه البلدان تُبدي التزاماً بالفعالية التنظيمية، تبقى الحاجة إلى بذل جهود هادفة في مجالات رئيسية لتقريبها من أفضل الممارسات الدولية.

معتدل (3.99-3): الدرجة المعتدلة تشير إلى أنّ الإطار التشريعي في مرحلة التطور، وهي بين المرحلتين الأساسية والمتطورة. فالبلدان المدرجة ضمن هذه الفئة قد تواجه تحديات في مواءمة أجهزتها التنظيمية مع المعايير الدولية، ويمكنها أن تستفيد من بناء القدرات أو إصلاح السياسات أو الدعم المؤسسي. ويمكن أن يساعد اتّباع نَهج مركَّز في مواجهة هذه التحديات هذه البلدان على التقدّم نحو إرساء إطار تنظيمي أكثر فعالية وتوافقاً مع المعايير الدولية.

أساسي (2.99-2): الأُطُر التشريعية ذات الدرجة الأساسية من حيث هيكلها وأدائها مقارنةً بالمعايير الدولية. فالبلدان المدرجة ضمن هذه الفئة تعاني من ثغرات كبيرة في أُطُرها القانونية، أو تفتقر إلى تعاريف شاملة، أو تواجه تحديات من حيث قدراتها المؤسسية وإمكانيات إنفاذ القوانين. ومن الضروري بذل جهود متضافرة لمعالجة هذه المجالات وتحديد أولويات التحسينات لكي تحقق هذه البلدان كفاءة وفعالية تنظيمية أعلى.

ضعيف (1.99-1): أُطُر تشريعية دون المستوى الأساسي ومصنَّفة كغير فعّالة مقارنة بالمعايير الدولية. فالبلدان المدرجة ضمن هذه الفئة تواجه في معظم الحالات تحديات كبيرة في تنفيذ القوانين التنظيمية وإنفاذها، وتحتاج إلى إصلاحات جوهرية لمعالجة الثغرات. ويمكن أن يساعد الاستعراض الشامل للإطار القانوني واعتماد استراتيجية هادفة في قدرة هذه البلدان على إحراز تقدّم نحو اعتماد جهاز تنظيمي أكثر فعالية.

ضعيف جداً (0.99-0): درجة ضعيفة جداً تشير إلى إطار تشريعي غير فعّال للغاية، إما قريب من انعدام وجوده أو بدون قوانين محددة ضمن الفئة المحددة. والبلدان المدرجة ضمن هذه الفئة بحاجة ماسة إلى وضع وتنفيذ أُطُر تنظيمية شاملة تتماشى مع المعايير الدولية. ويتطلب إنشاء أساس للتنظيم الفعّال استثمارات كبيرة في البنية التحتية القانونية والقدرة المؤسسية وآليات الإنفاذ.

لا شيء (0): التصنيف ضمن فئة «لا درجة» يعني غياب الإطار التشريعي في المجال التنظيمي المعني. وفي هذه الحالات، تحتاج البلدان إلى إعداد إطار قانوني يعالج القضايا التنظيمية ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويشمل إرساء أساس تنظيمي متين صياغة تشريعات جديدة وتنفيذها، وإنشاء المؤسسات، ووضع آليات إنفاذ تضمن الامتثال للإطار الجديد.

2301980A